



هيئة تدابير الصحة النباتية

الدورة التاسعة عشرة

تقرير رئيس هيئة تدابير الصحة النباتية

البند 6 من جدول الأعمال

(من إعداد رئيس هيئة تدابير الصحة النباتية)

- [1] لن يكرّر هذا التقرير المعلومات التفصيلية المقدّمة من أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (الاتفاقية الدولية) وممثل مختلف اللجان ومجموعات التركيز في الوثائق الأخرى لهيئة تدابير الصحة النباتية (الهيئة).
- [2] وقد اجتمع مكتب الهيئة ثلاث مرات بشكل حضوري في عام 2024 وعقد اجتماعات افتراضية في سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول (بما في ذلك اجتماعات مخصّصة للجنة المالية التابعة للمكتب برئاسة الدكتورة Gabrielle Vivian-Smith من أستراليا).
- [3] وتخلّلت اجتماعات المكتب عدة جلسات بشأن ميزانية الاتفاقية الدولية وتمويلها. وركزت مناقشاتنا بشأن الميزانية في عام 2024 إلى حد كبير على ترتيبات التمويل المحددة لنظام إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية التابع للاتفاقية الدولية. ولكن الحاجة إلى تحسين استقرار التمويل المستمر طويل الأمد وإمكانية التنبؤ به تظل عاملاً مهماً لضمان سير عملنا كما هو مخطّط له. وكجزء من ذلك، تمكّنت الأمانة من اتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء حسابي أمانة خاصين جديدين. ويتعلّق الحساب الأول للمساهمات السنوية لدعم نظام مركز إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية التي ستقدّم بموجب نموذج التمويل المتفق عليه في الدورة الثامنة عشرة للهيئة (2024). وبمجرد أن تقوم غالبية الأطراف المتعاقدة بسداد المدفوعات المطلوبة، سيتحقق استقرار التمويل طويل الأمد للنظام. وأما الحساب الجديد الآخر فهو مخصّص للمساهمات التي ستقدّم لدعم برنامج الصحة النباتية في أفريقيا، ممّا سيسمح بالنهوض بتنفيذه.
- [4] وبالعودة إلى نظام إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، يستمر استخدامه في النمو، وتّضح أهمية الحفاظ على النظام وضمان موثوقيته. وبعدّ التمويل المستقر جزءاً من ذلك، كما أن التطورات المذكورة أعلاه تعتبر مهمة، ولكن الحوكمة الفعالة تشكّل أيضاً أمراً أساسياً. ويضطلع المكتب حالياً بأدوار الحوكمة بالنسبة إلى القرارات المتعلقة بنظام

إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، ولكن سيعاد النظر في هذا الأمر في عام 2025، حيث يتمثل أحد خيارات الحكومة في المستقبل في تشكيل مجموعة حوكمة مخصصة لأغراض إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية.

[5] وهناك عدد من مجموعات التركيز التابعة للهيئة النشطة حالياً والتي تتولى أعمالاً مخصصة بشأن مسائل تغيير المناخ، والصحة، والحواريات البحرية، وتوفير المساعدات الغذائية الآمنة، والأبحاث المتعلقة بالصحة النباتية على المستوى العالمي. ويمثل إنشاء مجموعات التركيز هذه عدداً من الأولويات والتحديات الحالية. وتتألف كل مجموعة من أعضاء خبراء وهم يجرزون تقدماً واضحاً في مجالات تخصصهم طوال العام، بناءً على طلب الهيئة وتوجيهاتها. وتشمل القضايا الأخرى التي تثير مخاوف انتشار الآفات الناشئة والمستمرة، مثل مرض ذبول الموز الفطري الذي يتسبب في تأثيرات هائلة في أقاليم عدة.

[6] وكما يتضح من تقارير المكتب والمجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي، فنحن قد بلغنا منتصف الإطار الزمني المتوخى للإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (2020-2030). ولذلك، من المناسب البدء في النظر في المرحلة التالية من التخطيط الاستراتيجي. ويتزامن ذلك مع أطر زمنية مماثلة للإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة. وتحللت اجتماع المجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي لعام 2024 مناقشة بشأن الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية مع تقديم ملاحظات أولية ترد في تقريره. وسيصبح التخطيط للتوجه الاستراتيجي للاتفاقية الدولية اعتباراً من عام 2030 وتحديده جهداً مكثفاً ومهماً بشكل متزايد على مدى السنوات القليلة المقبلة. وعليه، من المتوقع أن يصبح الإعداد للمرحلة التالية من التوجه الاستراتيجي للاتفاقية الدولية موضوعاً مهماً تدريجياً بالنسبة إلى المكتب والمجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي.

[7] وثمة جانب ذو صلة ظهر بالتزامن مع اجتماع المجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي لعام 2024 يتعلق بدورنا الأساسي في وضع المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية. وتضمنت مناقشات المجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي بشأن كيفية تطور عملية وضع المعايير في المستقبل كيفية تقصير الوقت اللازم لوضع المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية واعتمادها، وكيفية تحسين عملية وكفاءة إعداد الأدلة المرتبطة بها، والاعتبارات المتعلقة بتعظيم إمكانية الوصول إلى المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية وفائدتها من خلال تسهيل قراءتها وفهمها وتطبيقها. وفي ما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، لدينا وثيقة مناقشة للدورة التاسعة عشرة للهيئة حول هذا الموضوع، ناقشتها لأول مرة المجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي والمكتب.

[8] وآمل أن تكون المشاركة والدعوة الاستباقيتين للاتفاقية الدولية ضمن إطار نهج الصحة الواحدة جزءاً أساسياً من نهجنا الاستراتيجية المستقبلية. وفي أعقاب اجتماع المجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي في عام 2023، والمناقشات والقرارات ذات الصلة التي تم اتخاذها في الدورة الثامنة عشرة للهيئة في عام 2024، كان أعضاء المكتب وأمانة الاتفاقية الدولية نشطين للغاية في ما يتعلق بنهج الصحة الواحدة طوال الأشهر الإثني عشر الماضية. وشمل هذا العمل تقديم الكلمة الرئيسية وجلسة مخصصة للصحة النباتية في المؤتمر العالمي الثامن لنهج الصحة الواحدة في سبتمبر/أيلول، وتنظيم جلسة جانبية خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة الزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) في أكتوبر/تشرين الأول، والاتصال المستمر بين أمانة الاتفاقية الدولية ومنسق نهج الصحة الواحدة في المنظمة، والدراسات الاستقصائية الجارية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في ما يتعلق باستخدام مبيدات الآفات القائمة على وقاية النباتات، والتخطيط لمزيد من الأنشطة في عام 2025 (بما في ذلك خلال دورة الهيئة هذه). ومن المقرر إجراء المزيد من

الأنشطة في عام 2025، بما في ذلك تحديد موضوع اليوم الدولي للصحة النباتية الذي سيخصّص لدور الصحة النباتية في إطار نهج الصحة الواحدة. وبما أنّ الهيئة في دورتها الثامنة عشرة أنشأت مجموعة تركيز مخصّصة تابعة لها معنية بنهج الصحة الواحدة، فسنعطي بخدمته وتمثيل جيّدين على مدار العام.

[9] وهناك مجال آخر قد يتطلّب مزيداً من التركيز وهو مشاركتنا مع القطاع الخاص؛ على سبيل المثال، دور الأطراف الثالثة واستخدامها في تقديم الخدمات (ما يعرف أيضاً باسم تقديم الخدمات البديلة)، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وإدراج ممثلي القطاع في أنشطة عملنا حيثما كان ذلك مناسباً. وبطبيعة الحال، لدينا الآن معيار دولي لتدابير الصحة النباتية بشأن موضوع تقديم الخدمات البديلة، ولكن يبدو أن استخدام مثل هذه النهج يختلف بشكل كبير. ولكن بالنظر إلى فترات الذروة والانخفاض الدورية في الأموال العامة المتاحة لأنشطة الصحة النباتية بين مختلف الأطراف المتعاقدة، فإن مثل هذه النهج قد توفر في كثير من الأحيان وسيلة لسدّ الثغرات في أنشطة الصحة النباتية التي قد تؤدي، لولا ذلك، إلى انتشار الآفات. وناقش المكتب أيضاً أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص هذا العام في مواجهة تحديات مثل مرض ذبول الموز الفطري من النوع الاستوائي (TR4)، وأتوقع أن يستمر في القيام بذلك. ومن المتوقع نشر مثال على أحد هذه النهج المتبعة بفعالية كبيرة في جنوب أفريقيا في ما يتعلق بذبذب الفاكهة على البوابة الدولية للصحة النباتية.¹

[10] وفي إطار مواصلة التطرّق إلى دور القطاع الخاص، كجزء من دوري كعضو في المكتب، كنت محظوظاً بالمشاركة في عمل مجموعة التركيز المعنية بالحاويات البحرية التابعة للهيئة. ويتم تحقيق التطورات الهامة والتحسينات النظمية المحتملة التي تحدث في ما يتعلق بالحد من انتشار الآفات من خلال هذا المسار، بسرعة أكبر بكثير مما كنت أتوقع. وأنا واثق من أن ذلك يُعبّر عن جهودنا الواضحة لإشراك جمعيات القطاع في مجموعة التركيز ومشاركتها الواضحة والداعمة في هذا العمل. وأودّ بشكل خاص أن أشيد بالأنشطة ذات الصلة التي يتم تنفيذها في مجالي تصميم الحاويات ومسؤولية الوصاية، وكلاهما من المبادرات التي تتولى قيادتها مجموعات قطاعية.

[11] وفي ما يخصّ أمانة الاتفاقية الدولية، ففي عام 2024، تقاعد السيد أسامة الليثي من منصبه كأمين للاتفاقية الدولية. وخلال فترة ولايته، تمكّن من تحقيق العديد من النتائج والتطورات المهمة، وإنجاز قدر هائل من العمل في فترة زمنية قصيرة نسبياً. ولا أستطيع أن أشكر السيد الليثي بما فيه الكفاية على مبادراته وجهوده وفعاليته. وأودّ أيضاً أن أشير إلى تقاعد اثنين من الموظفين الرئيسيين والفعالين الآخرين مؤخراً، وهما: السيد Arop DENG والسيد John GILMORE. وقد اضطلع كلٌّ من السيد DENG والسيد GILMORE، من بين ما قاما به من جهود وإنجازات عديدة، بأدوار رئيسية في تطوير برنامج الصحة النباتية في أفريقيا وتنفيذه. كما عمل السيد DENG بشكل فعال للغاية كموظف مسؤول بالإناابة عن الأمانة بعد تقاعد السيد الليثي. كما أودّ أن أتوجّه بالشكر إلى السيد Avetik NERSISYAN والسيدة Sarah BRUNEL على عملهما بفعالية كبيرة كموظفين مسؤولين بالإناابة عن الأمانة. وأخيراً، أودّ أيضاً أن أعرب عن خالص شكري للسيدة Beth BECHDOL، نائب المدير العام للمنظمة، والسيد Don SYME، كبير مستشاري نائب المدير العام، على قيادتهما وإشرافهما على أمانة الاتفاقية الدولية خلال الفترة الانتقالية الممتدة من تقاعد السيد الليثي إلى حين تعيين أمين جديد.

¹ البوابة الدولية للصحة النباتية: <https://www.ippc.int/ar>

[12] وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى مشاركة الاتفاقية الدولية داخل المنظمة وعلى نطاق أوسع، إذ انضمت السيدة Bechdol، نائب المدير العام، إلى المكتب خلال اجتماعه في أكتوبر/تشرين الأول، وقدمت عددًا من الملاحظات ووجهات النظر الرئيسية. وشمل ذلك: أهمية العمل بشأن نهج الصحة الواحدة بالتوافق مع المنظمة والأجهزة الأخرى؛ وأهمية حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية التابع للاتفاقية الدولية؛ وتنفيذ برنامج الصحة النباتية في أفريقيا؛ وكيفية الارتقاء بجدول أعمال تعيّر المناخ المتعلق بالأغذية والزراعة في الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2025.

[13] ومن المتوقع أن يغادر عدد من أعضاء المكتب الحاليين المكتب مباشرة بعد الدورة التاسعة عشرة للهيئة. وأود أن أتوجّه إليهم بالشكر على جهودهم الدؤوبة وخبراتهم، وأن أرحّب ترحيبًا حارًا بجميع أعضاء المكتب الجدد.

[14] وأخيرًا، وفي نهاية اجتماع الهيئة هذا الأسبوع، سيبدأ السيد Samuel BISHOP من المملكة المتحدة، رئيس الهيئة الجديد، الاضطلاع بدوره كرئيس. وستتم خدمة الهيئة ومجتمع الاتفاقية الدولية بأكمله بشكل جيد، كما ليس لدي أي شك في أننا سنعمل جميعًا لدعم السيد BISHOP في هذا الدور. وفي حين أن هناك عددًا من التحديات التي ستواجهنا في العامين المقبلين، كما هو الحال دائمًا، فإنه يمكننا الاعتماد على القيادة والخبرة الواضحتين للسيد BISHOP كرئيس للهيئة.

[15] وينبغي أن أشير إلى أن هذا التقرير تم إعداده قبل ثلاثة أشهر تقريبًا من اجتماعات الهيئة، وبالتالي لا يمكن الإشارة إلى الأحداث الحالية غير المتوقعة المتعلقة بالصحة النباتية والتي قد تكون واضحة في مارس/آذار 2025.

التوصيات

[16] إن هيئة تدابير الصحة النباتية مدعوةٌ إلى القيام بما يلي:

(1) الإحاطة علمًا بهذا التقرير المقدم من رئيس هيئة تدابير الصحة النباتية.